



رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالوكالة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإبلاغكم بأن حكومة لبنان تطلب إلى مجلس الأمن تمديد مهمة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) التي تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ لمدة إضافية مؤقتة قدرها ستة أشهر، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨. وهي تطلب ذلك نظرا لأن استمرار القوة يظل ضروريا إذا أريد لها إنجاز المهمة التي كلفت بها، في ظل ملاحظتكم الصائبة الواردة في مختلف التقارير من أن جانبا هاما من مهمة القوة لم يتحقق بعد، ولا سيما ما يتعلق "بإعادة السلم والأمن الدوليين" إلى المنطقة، وخاصة في ضوء الانتهاكات والاستفزازات الخطيرة التي تمارسها إسرائيل يوميا، برا وبحرا وجوا، والتي تشكل عدوانا مستمرا على السيادة اللبنانية وانتهاكا صارخا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

وفي هذا السياق، يؤكد لبنان على ضرورة الحفاظ على قوة اليونيفيل وفقا لقراري مجلس الأمن ٤٢٥ و ٤٢٦ دون أي تغيير في عددها ومهمتها، لا سيما في ضوء الظروف السائدة في المنطقة التي تفاقمت سوءا وأصبحت بالغة الخطورة. وهذا التوجه يتفق تماما مع الاستنتاج الذي خلصتم إليه في الفقرة (١١) من تقريركم رقم S/2001/423 المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، ومفاده أن عملية إعادة تشكيل القوة يمكن أن يعاد النظر فيها في حال حدوث أي تغيير جذري في المنطقة.

وفي ظل ما تقدم، تعتقد حكومتني أن من شأن إجراء أي تغيير في القوة أن يقوض الإحساس بالسلام والأمن وأن يعيق تنفيذ مهمتها تنفيذا كاملا.

علاوة على ذلك، تود حكومة لبنان التشديد على أن الحفاظ على مهمة اليونيفيل يشكل مثالا للالتزام المجتمع الدولي بإزاء إعادة السيادة الكاملة ووحدة الأراضي للبنان، على نحو ما هو منصوص عليه في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨).

وتواصل الحكومة اللبنانية اتخاذ خطوات إضافية لإعادة بسط سلطتها بشكل فاعل في المناطق المحررة، كما تستمر السلطات اللبنانية في تفعيل الخدمات العامة في الجنوب بهدف تأمين اندماجه مع باقي المناطق اللبنانية.

هذا ويطالب لبنان مجلس الأمن الدولي بالعمل على تأمين الإفراج عن المحتجزين اللبنانيين بصورة غير قانونية ومنذ سنوات عديدة في السجون الإسرائيلية، في تحد سافر لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بهما. كما يطالب بشكل عاجل بإزالة مئات آلاف الألغام التي تركها الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي اللبنانية، والتي لا تزال تجلب الموت والإصابات للمدنيين وتحد من حرية نشاطهم وتحركهم، وبعد أن تبين للأمم المتحدة وجود المزيد من هذه الألغام.

إن لبنان يعيد تأكيد التزامه بعملية السلام في الشرق الأوسط بغية تحقيق سلام شامل وعامل ودائم في المنطقة، على أساس الامتثال لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وفقا لمرجعية مدريد. وتشكل "مبادرة السلام العربية" التي اعتمدها الدول العربية في قمة بيروت، التي انعقدت في آذار/مارس الماضي، خطوة تاريخية باتجاه السلام الشامل والعادل قابلتها إسرائيل بالرفض وبشن المزيد من الاعتداءات.

وأغتنم هذه الفرصة لأثني باسم الحكومة اللبنانية على الجهود التي تبذلها قوة اليونيفيل قيادة وأفرادا، وعلى ما تقدمه البلدان المساهمة في هذه القوة من جهود وتضحيات تنفيذا للمهمة الموكولة إليها.

وعلاوة على ذلك، تود حكومة لبنان أن تعرب لكم أيضا عن تقديرها لجهودكم الدؤوبة التي تساهم في تدعيم قوة اليونيفيل في جنوب لبنان.

(توقيع) حسام دياب
القائم بالأعمال بالوكالة